

الجامعات الرسمية في الاردن ودورها في المسؤولية المجتمعية

اعداد / المهندس حسان زيدان أبو عميرة

مجالات البحث : علم اجتماع

الايمل : hassanzaidan56@yahoo.com

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة لبيان ما يمكن للجامعة أن تؤديه من دور فاعل ومؤثر في المجتمع ضمن واجباتها ومهامها الرئيسية المتمثلة في التدريس والبحث العلمي. من خلال إقامة علاقة تشاركية فاعلة بينها وبين المجتمع وتوظيف ما تملكه من قيادات فكرية ومعرفية وبحث علمي في دراسة كافة قضايا المجتمع ومحاربة أي مظاهر سلبية تظهر في المجتمع وتغوق نموه وتطوره السوي .

تجربة الجامعات الأردنية الحكومية في تنمية المجتمع تشهد ضعف واضح يدل على وجود أزمة وتحديات تواجهها هذه الجامعات تحول دون القيام بدورها المجتمعي المفترض ،من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في الكشف عن أسباب غياب الدور المؤثر للجامعات الأردنية الرسمية في تنمية المجتمع .وعن إيجاد السبل المتاحة لمواجهة هذه التحديات بما يُمكن الجامعات من القيام بدورها في تنمية المجتمع. وتركز هذه الدراسة على الجامعات الرسمية في الأردن ك نطاق للدراسة ،بصفتها مؤسسات غير ربحية تمتد مسؤوليتها المجتمعية إلى كافة مكونات المجتمع ومجالات التنمية مع عدم اغفال الدور الاخلاقي للجامعات الخاصة اتجاه مجتمعاتها .

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، من خلال الاستعانة بالمصادر العلمية المتنوعة التي تناولت موضوع الدراسة أو اقتربت منه، وكذلك الاستفادة من آراء المختصين وتمثل أسئلة للإجابة في سؤالين أساسيين هما :
هل تؤدي الجامعات الأردنية الرسمية مسؤوليتها الاجتماعية كما ينبغي ؟ هل عدم وجود دور مؤثر للجامعات الأردنية الحكومية في قضايا التنمية المختلفة ناجم عن سياسات أم عن معوقات تحول دون ذلك ؟

توصلت الدراسة الى عدة نتائج هامة مفادها أن الجامعات الأردنية الحكومية لا تؤدي مسؤوليتها المجتمعية والتي تعتبر من وظائفها الأساسية وليس لها أي دور مؤثر في قضايا المجتمع المختلفة، ويرجع ذلك الى عدة معوقات ترد الى أسباب مختلفة من أبرزها عدم تمتع الجامعات بالاستقلالية والتدخل الخارجي المنتفذ في قرارات وسياسات الجامعات وأسس قبول الطلبة وتعتبر مديونية الجامعات وعدم وجود مصادر تمويل واستثمار تدعم ميزانياتها من الأسباب الهامة في تردي أوضاعها وعجزها عن القيام بمسؤولياتها المجتمعية .

مصطلحات الدراسة: مسؤولية اجتماعية ، جامعة، مجتمع، البحث العلمي .

1. المقدمة :

أنشئت الجامعات الأردنية الرسمية بهدف بناء الإنسان وإعداد الكفاءات المؤهلة والمدرّبة لتأخذ دورها الملائم في عجلة التنمية . النجاح الذي حققته هذه المؤسسات في العقود الثلاث الأولى من عمرها ، ترك أثره في المجتمع وولد لديه قناعة بأن كل الأبناء يجب أن يكونوا جامعيين حتى لو لم يكونوا قادرين على ذلك ، وكان الاتجاه نحو دراسات الطب والهندسة هي أولوية وحلم كل أسرهم في المجتمع ، هذه المعتقدات المجتمعية الخاطئة دفعت إلى استقبال الجامعات وتخريج عشرات الآلاف من الشباب سنويا والدفع بهم إلى سوق عمل مشبع لا يمكنه استيعابهم كما ونوعا . هذا الواقع أوجد بل فاقم من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية القائمة وتعداها إلى مشكلات سياسية أحيانا . في موازاة ذلك تمددت الجامعات ومؤسسات التعليم العالي كما لتستوعب هذه الاعداد الكبيره من الطلبة وكان هذا التمدد على حساب جودة المخرجات و ضغط على البنية التحتية لهذه المؤسسات التي لم تتطور لتلائم التوسع في القبول علاوة على الوقوع تحت المديونية لعدم وجود موارد مالية ذاتية او استثمارات تغطي التكاليف بخلاف رسوم الطلبة والمنح الحكومية ، وساهم قبول الطلبة خارج قوائم القبول الموحد استثنائيا على زيادة تردي الوضع المالي للجامعات وزيادة مديونتها وبالتالي عجزها عن أداء أي دور في المجتمع خارج أسوار الجامعه . وزياده عن التدريس .

ليس من المفترض أن ينحصر دور الجامعات داخل أسوارها ، بل يجب أن يمتد ليصل الى قطاعات المجتمع كافة ، ويتلمس احتياجاته ، ويخضعها للبحث العلمي المبني على الواقع الميداني الملموس، وعدم الاكتفاء بالجانب النظري العلمي، لمواجهة

أي معوقات تنموية أو قضية مجتمعية.

الجامعة والمجتمع تربطهما علاقة تكاملية ، أساسها المجتمع لكونه الطرف المؤثر في نشوء الجامعة ومبرر وجودها هو خدمته وفقا لخصوصية المجتمع الذي تقام به الجامعة تأخذ الجامعة شكلها وتحديدا برامجه وأنشطتها التعليمية والبحثية والاستشارية والمجتمعية او أي منها . من هنا ، فإن غاية الجامعة الحقيقية ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع الذي توجد فيه من خلال تحمّلها لمسؤولياتها المجتمعية اتجاهاه وانفصال الجامعة عن مجتمعهما يفقدها شرعيتها ومبرر وجودها. (بخيت، 2009)

لكل جامعة رسالتها وغاياتها التي تتولى تحقيقها والتي تطورت عبر العصور وفق احتياجات تلك المجتمعات وطبيعتها. وتختلف الجامعات عن بعضها من حيث الصيغة القانونية لتشكيلها وفق معيارين هما : الإدارة والتمويل فمنها الحكومية التي تديرها وتمولها الدولة ومنها الخاصة التي تديرها وتعمل على تمويلها قطاعات خاصة (شركات) والأصل في الشكليات أن لا يستهدفا الربح مقابل أداء خدماتها.

من الخصائص البارزة التي تميز مجتمع عن آخر هو قدرت المجتمع على قيادة مؤسساته بفاعلية وكفاءة ، ومؤسسات التعليم العالي بصفتها صانع لقيادات المجتمع لا بد أن ترتبط حجم خدماتها بالمنظومة الإدارية كمحرك رئيسي ومرشد أخلاقي .

لذا فان تحسين أداء مؤسسات التعليم الجامعي وتطويرها ، يشكل اهتماماً محليا وعالمياً ،فنجاح أية مؤسسة، يرتبط بنجاح إدارتها .وعلى قيادة هذه المؤسسات أن تتعهد بشكل واضح وتلتزم بفلسفة التحسين المستمر كشرط أساسي من أسس الجودة الشاملة في الجامعات، ومشاركة كافة العاملين وفي كافة المستويات بهذه الفلسفة لضمان التميز والاستمرارية . (البسيوني، 2010) . ولكون الجامعة مؤسسة اجتماعية من صنع المجتمع بل هي من أهم المؤسسات في المجتمع فهي أدواته في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية و تؤثر وتتأثر بمحيطها الاجتماعي .

الجامعات بصفتها من أهم مؤسسات التعليم العالي تحتاج إلى التميز وإحداث تغييرات تحسينية منتظمة تساعد على أداء الأعمال التي عادة ما تقوم بها بكفاءة وفعالية أكثر حتى لو لم تحدث فيها تغييرا جوهريا. من هنا ، تعتبر القيادة التحويلية جوهريه لعمل الجامعات ، فهي تتضمن تعزيز الدافعية بين جميع العاملين في الجامعة إلى بذل جهد إضافي لإحداث تغيير ذا مغزى . هذا النمط القيادي الذي ينتهج التغيير والتطوير المستمر الذي يدعم القيم والثقافة في الجامعات وينمىها ، يؤدي إلى إيجاد جامعات قوية والى تحسين الظروف الجامعية والتعليمية والخدمة المجتمعية على أن تنتهج كافة قيادات وموظفي الجامعات على جميع المستويات . (آل علي، 2010).

هناك مهمة مفقودة للجامعات الأردنية على مر السنوات تتمثل في غيابها عن التفاعل البناء والمؤثر في المجتمع وهي مصلحة مشتركة فلا غنى للمجتمع عن الجامعات بما تملكه من قادة للفكر والمعرفة ولا غنى للجامعات بعلم ومعرفة لا تخدم المجتمع وتسهم في بناءه وتطوره . ويطلب من الجامعات إن تكون المبادرة في تحفيز المجتمع وقطاعاته المختلفة في التوجه إليها ، من خلال صيغ التسويق الملائمة لإمكانياتها ، وما يمكن أن تقدمه لهذه القطاعات، وعدم الركون إلى ضعف الطلب على خدماتها ، والمتجذر في سوء فهم دورها المقتصر على التعليم والخريجين .

المسؤولية المجتمعية ثقافة يؤدي انتهاجها إلى ترسيخ سلوكا عمليا ايجابيا في وجدان المجتمع بأفراده ومؤسساته ، سلوكاً تربوياً إنسانياً حضارياً يمارسه الجميع ويتم ترجمته من خلال ممارسات تشاركية وطنيه يؤديها الجميع كل في موقعه لتصبح ثقافة عامة لدى الجميع وجزءا من منظومة السلوك الفردي والجمعي فنتائجها تنعكس على جميع المجتمع والجامعات بصفتها المجتمعي فهي تحتاج المجتمع كما هو يحتاجها من هنا جاءت مبررات الوقوف على واقع المسؤولية المجتمعية الحالي في الجامعات الأردنية . و بيان ما يمكن للجامعة أن تؤديه من دور فاعل ومؤثر في المجتمع فهو من واجباتها ومهامها الرئيسية المتمثلة في التدريس والبحث العلمي والمسؤولية الاجتماعية.من خلال إقامة علاقة تشاركية فاعلة بينها وبين المجتمع وتوظيف ما تملكه من قيادات فكرية ومعرفية وبحث علمي في دراسة كافة قضايا المجتمع ومحاربة أي مظاهر سلبية تظهر في المجتمع وتعوق نموه وتطوره السوي.

توضح هذه الدراسة بعض المفاهيم المتعلقة بالدراسة ومنها مفهوم الجامعة والمجتمع والمسؤولية المجتمعية والوظائف التي تسهم في تدعيم العلاقة بين الجامعة والمجتمع، وأهمية قيام الجامعات بدورها في المسؤولية المجتمعية ومبررات ذلك مع تحديد المتطلبات للتعامل مع معوقات أداء الجامعة لدورها في المسؤولية المجتمعية. وتضع تصور لأداء المسؤولية المجتمعية للجامعات .

1.1 تعريفات مصطلحات الدراسة:

أ- المسؤولية المجتمعية للجامعات

تعرف على أنها قيام الجامعات على خدمة المجتمع كجزء من وظائفها الأساسية من خلال ممارسة دورها التثقيفي والتوعوي وتدعيم القيم الإنسانية وتقديم الخدمات الاجتماعية ، وتسخير قدرات كوادرها وطلبتها في تناول قضايا المجتمع بالبحث وإيجاد الحلول لها ، والإسهام في تنشيط المجتمع ثقافيا وفكريا من خلال التفاعل البناء معه وتحسس احتياجاته وقضاياها ومساعدته في إيجاد الحلول المناسبة لها .

وهي أيضا ربط الجامعة بما تملكه من معارف وموارد مع المجتمع بمختلف قطاعاته ، والاستفادة من تراكم المعرفة المجتمعية وتحويلها الى معرفة أخرى أكثر فائدة وتأثيرا من خلال البحث العلمي وتطبيقها على المجتمع المحلي الذي يتداوله لها ونشرها

ينتج كما معرفيا جديدا تعود لتبني عليه الجامعة في حلقة مستمرة من التأثير والتأثر وإنتاج تنمية فكرية واجتماعية واقتصادية في المجتمع . (صلاح ومهنا، د.ت)

ب- الجامعة :

الجامعة هي تلك المؤسسة التربوية العلمية للتعليم العالي التي تضم كليات ومعاهد بتخصصات علمية في مجالات متعددة ، وهي أعلى سلم تعليمي في المجتمع تمارس مهامها وفق أنظمة وتشريعات محلية تتوافق مع المعايير الدولية ، ومسؤوليات وصلاحيات محددة وواضحة ، تعمل على اعداد الفرد وتأهيله مهنيا ، وتمنح طلابها الدرجات الجامعية وفق مستوى التعليم الذي يتمونه. اضافة الى دورها في خدمة خطط التنمية والخدمات العامة من خلال البحث العلمي . (أميرة محمد حسن، د.ت)،

ج-البحث العلمي :

البحث العلمي هو ذلك السلوك المنظم في البحث والاستقصاء بطريقة علمية ، يهدف الى تحري الحقائق حول مسألة ما او مشكلة أو فرضية واستقصاء صحة المعلومات حولها ، بهدف فهم أسبابها وآليات معالجتها أو إيجاد حل ناجح لها بحيث تتصف هذه الحلول بالنموذجية لحل المشاكل المشابه لها بمعنى تعميم النتائج. (آيه النويهي ، 2014). ويعتبر البحث العلمي الذي تجريه وتشجعه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من أهم مدخلات التنمية في المجتمع في شتى المجالات خاصة اذا ما تم اعداده وتوظيفه بصوره مدروسة وموجهه لخدمة قضايا المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

1.2 مشكلة الدراسة :

تثار الكثير من التساؤلات حول الجامعات وما تؤديه من دور في المجتمع يتعدى دورها في التعليم ، ومن بينها ، طبيعة الدور المرتقب من الجامعات في الاهتمام بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمعوقات التي تحول دون أداء فاعل ومؤثر للجامعات في قضايا المجتمع - وهل هناك دور مطلوب من المؤسسات الحكومية والمجتمعية لتمكين الجامعات من القيام من أداء دورها بكفاءة ؟ مثل هذه التساؤلات وغيرها دفعت العديد من الباحثين للخوض في هذا الموضوع من جوانب متعددة وتأتي هذه الدراسة ضمن هذه الجهود الطيبة والهادفة الى تصحيح المسار الضعيف للجامعات خاصة من ناحية القصور في دورها نحو المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقها . ويبقى السؤال الرئيس مفتوحا وهو هل تؤدي الجامعات الأردنية مسؤوليتها الاجتماعية كما ينبغي ؟ هل عدم وجود دور مؤثر للجامعات الأردنية في قضايا التنمية المختلفة ناجم عن سياسات أم عن معوقات تحول دون ذلك ؟

تتوقع من هذه الدراسة الإجابة بوضوح على هذه الاسئلة من خلال هيكلية تتناول الفقرات التالية:

1. المسؤولية المجتمعية للجامعات ومجالاتها وأبعادها.
2. المعايير العالمية للمسؤولية المجتمعية في الجامعات.
3. معوقات المسؤولية المجتمعية بين الجامعة والمجتمع.
4. إنهاض الجامعات وتطويرها ودمجها في المجتمع .
5. رؤية مستقبلية عبر النتائج والتوصيات المقترحة.

2- محتوى الدراسة :

2.1 المسؤولية المجتمعية للجامعات ومجالاتها وأبعادها

أ- المسؤولية المجتمعية

المسؤولية المجتمعية للجامعات تأخذ اهتماما متزايدا إقليميا وعالميا من خلال الدعوة إلى إبرازه و تضمينه في المناهج الجامعية وأن يكون ضمن استراتيجياتها، حالها حال بقية مؤسسات المجتمع الأخرى . بهدف تعظيم دورها في التأسيس لفكر استراتيجي تنافسي يعمل على خدمة قضايا المجتمع من خلال تناولها في البحث والدراسة المتخصصة ووفق منهج علمي وإيجاد الحلول المناسبة لها .

من الوظائف الأساسية للجامعة إضافة لتقديم المعرفة هي الاستجابة لاحتياجات المجتمع وقضاياها والإسهام الفعال في تنمية المجتمع ولارتقاء به حضارياً وفكرياً وتنموياً شاملاً ، وتسخير الأبحاث العلمية والإمكانات البحثية لحل مشكلات المجتمع وتطوره .ومؤسسات التعليم العالي مع ما تقدمه من معرفة ومهارات وثقافة لطلابها، مطالبة لغرس قيم المواطنة في أجيال الشباب الخريجين سنويا والمتتمثلة في قيم التسامح والحوار وتقبل الآخر والفكر الإبداعي والأخلاق وبناء الشخصية، وإنماء وإبراز لطاقت الطلبة الثقافية والفنية والأدبية بما يعود على المجتمع بالراقي الفكري والعلمي . كما أن التطوير المستمر في الجامعات يصب في خدمة المجتمع وخطط التنمية حيث أن من شأن تطوير البرامج والتخصصات الأكاديمية التي يحتاجها سوق العمل أن تخدم عمليات التنمية.

(شاهين، 2012)

تلتزم الجامعات العربية بتحمل مسؤولياتها العامة في تعزيز العدالة الاجتماعية والتضامن، من خلال توسيع القاعدة الاجتماعية والاقتصادية لطلبتها، كما أنها تلتزم بفتح أبوابها أمام جميع أصحاب المؤهلات الذين يمكنهم الاستفادة من التعليم العالي، وذلك عبر منحهم فرص النجاح وتحقيقاً لهذا الهدف المنشود، يجب إقامة الشراكات مع الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى في مجال النظام الاجتماعي لضمان تحقيق المسؤولية الاجتماعية التي ينبغي أن تقوم بها الجامعات وفاء لمجتمعاتها. وأن تهدف أنشطتها إلى الإسهام الفعال في التنمية الشاملة للمجتمع. وعدم الركون إلى نشاط التعليم المستمر المحدود في عوائده وتأثيره في المجتمع لكونه نشاط شكلي ربحي يستهدف شرائح مجتمعية

محدده وليس شاملا. (شاهين، 2012).

يعتبر البحث العلمي في الجامعات من الأدوات الرئيسية التي يمكن أن يلجأ إليها أعضاء هيئة التدريس للقيام بدورهم ومسؤوليتهم اتجاه مجتمعهم والذي يمثل واجب اختلاقي وإنساني واجتماعي ووطني على أن يهدف أي بحث المجتمع وقضية من قضاياها في مجال محدد يمثل حاجة للمجتمع لا أن يسخر البحث العلمي من أجل هدف شخصي للباحث (التقدم الوظيفي). لذا فان على الباحث في الجامعات أن يتحسس احتياجات المجتمع ومعرفة أولوياتهم وتوثيق علاقته مع مؤسسات المجتمع المدني والأفراد الفاعلين في المجتمع لمساعدته في تحديد موضوع بحثه الذي يخدم المجتمع. علاوة على أن من شأن مثل هذا التواصل أن يعزز قيم المشاركة والتفاعل والحوار الايجابي والنشط بين أفراد المجتمع والجامعات وبالتالي تعزيز روح المسؤولية والشعور بالانتماء ويجسد قيم المواطنة. على أن يتم نشر وإطلاع المواطن على نتائج هذه الأبحاث والدراسات لان من شأن ذلك خلق اهتمام لدى المواطنين في نتائج هذه الدراسات ودعم والمشاركة في الأبحاث العلمية مما يزيد من تأثيرها وفعاليتها. خلاف ذلك تفقد الأبحاث العلمية غاياتها و تبقى حبيسة داخل أسوار الجامعة ورفوف مكنتاتها.

الطلبة هم من مكونات الجامعة الرئيسية ولا يمكن إغفال دورهم وواجبهم اتجاه مجتمعهم، وإسقاطها من خطط وبرامج الجامعة في خدمة المجتمع ومنها برامج التبادل الثقافي ونقل التجارب والمعرفة وتسخيرها لخدمة مجتمعاتهم و عن طريق البرامج التطوعية والخدمة المجتمعية المباشرة ومن شأنها السلوك وهذه الممارسات من الطلبة أن تخدمهم كما تخدم مجتمعاتهم فهي تنمي شخصيتهم وشعورهم بالانتماء والفخر لما لهم من دور مؤثر في خدمة مجتمعاتهم. (رحال، 2011)

وفقا لما سبق ذكره نستخلص بأن المسؤولية المجتمعية للجامعات ليست صدقة أو نشاط ثانوي ترويجي أو دعائي بل هي إستراتيجية ووظيفة أساسية من وظائف الجامعة تنفذ من خلال نهج عقلاني وأخلاقي يترك أثاره على المجتمع من النواحي الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية بمعنى اشتمالها على كافة جوانب تنمية المجتمع.

ب- مجالات المسؤولية المجتمعية للجامعات :

تتنوع مجالات المسؤولية المجتمعية للجامعات وفق احتياجات المجتمع ومشكلاته وتوجهاته وطبيعة عمله ضمن قطاعات المجتمع المختلفة ومع درجة تفاعل الجامعات معها ونطاق التفاعل محليا أو على مستوى الوطن بأكمله. هذه المجالات يمكن أن تستهدف المجال الصحي و (أو) المجال الثقافي أو (و) أنشطة المراكز الاستشارية ومراكز الأبحاث أو التعليم والمنشآت التعليمية. وعلى سبيل المثال نعدد ما يلي :

- إنشاء المراكز المتخصصة - وتقديم الدعم للمراكز القائمة - التي تعمل في الرعاية الصحية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، ومكافحة التلوث. والإسهام في أي جهود موجهة لنشر الوعي الصحي في المجتمع.
- رفع المستوى الثقافي للطلبة في الجامعة والبرامج الثقافية التي من شأنها ربطهم بمجتمعهم والعمل على نشر الثقافة في المجتمع عامة من خلال برامج مخططة ومدرسة ومنظمة سواء كانت هذه الأنشطة داخل أو خارج أسوار الجامعة .
- قيام الإدارة العليا للجامعة وأعضاء هيئة التدريس في مجالاتهم وتخصصاتهم المختلفة بتقديم الاستشارات ، لأفراد المجتمع ومؤسسات المجتمع. التي تطلب وتحتاج مثل هذه الاستشارات بل والمبادرة إلى تقديمها. وتسخير البحوث العلمية الميدانية والتطبيقية لتنمية المجتمع وحل قضايا ومشكلاته الاجتماعية .
- تسخير وتفعل المنشآت الجامعية من مكتبات ومراكز طبية ومنشآت رياضية ومختبرات علمية وطبية وغيرها من المنشآت التي تمتلكها الجامعة في خدمة المجتمع .
- بمعنى أحر فان المسؤولية المجتمعية للجامعات تعني ربط التعليم الجامعي باحتياجات وقضايا المجتمع التعليمية والثقافية والمهنية والتنموية، والاستجابة بكفاية وفعالية لمتطلبات التنمية الشاملة في الوطن. (شقوارة، 2012)

ج- أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات :

1 - البعد الاقتصادي لمسؤوليات الجامعة المجتمعية :

تأخذ المسؤولية المجتمعية للجامعات بصورة عامة أبعاد رئيسية ثلاث هي: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي في البعد الاقتصادي من أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعة ، لا نعني بأي حال المفهوم التجاري في الاقتصاد أو عمليات الربح والخسارة ، بل يقصد من ذلك الاستثمار الأخلاقي مثل تبني مبادئ الشفافية والمساءلة ومحاربة الرشوة ومنع الفساد والحوكمة المؤسسية، داخل مؤسساتها ، وكذلك احترام القانون في القرارات دون تجاوزات تضر بمصلحة الأفراد .

وتستطيع الجامعة ضمن هذا البعد على سبيل المثال لا الحصر أن تتبني وتدعم المشروعات المجتمعية الإنتاجية ودعم الأنشطة الاقتصادية الخاصة بفئات المجتمع الأقل حظاً وتلبية احتياجاتهم ضمن مبدأ تكافؤ الفرص ، كما يمكن للجامعة تطبيق واعتماد التنمية المستدامة كمفهوم رئيس في كافة أعمالها على أن تلتزم بالقواعد القانونية النافذة في ممارسة العمليات الاقتصادية ودعم أنشطة لجان حماية المستهلك، دعم خريجها باستمرار التواصل ومتابعة أحوالهم والمساعدة في توظيفهم .

رفد سوق العمل باحتياجاته الفعلية من العمالة المؤهلة من خلال استهداف واستحداث تخصصات تخدم ذلك

2- البعد الاجتماعي لمسؤوليات الجامعة المجتمعية :

يبدأ البعد الاجتماعي للجامعة بعاملها فهم الركيزة التي من خلالها تنفذ مسؤوليتها اتجاه مجتمعها ،لذا فان تحسين شؤون العاملين في الجامعة وتنمية قدراتهم الفنية وتأمين الرعاية الاجتماعية والصحية لهم ينعكس على إنتاجيتهم ومعدل عطاؤهم ومساهماتهم في مجتمعهم .

مع أن تحقيق مساهمة اجتماعية نموذجية من الجامعة للمجتمع ليس بالأمر السهل بسبب تناقض وتباين مصالح وأهداف الجهات المجتمعية وكبر حجم التوقعات والذي لا يتلاءم مع قدرات الجامعة ، إلا أنها بكل تأكيد تستطيع ومطالبة بالقيام بمسؤوليتها الاجتماعية ضمن البعد الاجتماعي حيث يمكنها أن تعمل على نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية بين طلبتها ورفع درجة الوعي المجتمعي في أهمية ومزايا مشروعات التنمية وتبني ودعم المبادرات ذات المردود المجتمعي ، من برامج حماية الأسرة ودور رعاية المسنين و برامج رعاية الطفولة ، ودعم المراكز العلمية البحثية والعمل على ابتكار وتنفيذ برامج عمل تطوعية و أنشطة مجتمعية تلبي احتياجات المجتمع الفعلية وتخدمها ، وتبني مبدأ التكافل الاجتماعي ونشره وتعزيز القيم الأخلاقية . ويشمل البعد الاجتماعي للمسؤولية المجتمعية للجامعة استحداث فرص عمل وبرامج تشغيل إسهاما منها في الحد من البطالة في المجتمع .كل هذه الأنشطة تتم وفق القواعد والأنظمة القانونية المعمول بها واحترام الثقافات المختلفة في المجتمع. (بخيت، 2009، شقوارة، 2012)

3-البعد البيئي لمسؤوليات الجامعة المجتمعية :

لا بدّ للجامعات أثناء تقديم خدماتها وأنشطتها ضمن مسؤوليتها الاجتماعية في كافة أبعادها ،وخلال سعيها لتحقيق أقصى درجة من إنتاجية وكفاءة مواردها أن تراعي الآثار البيئية المرافقة لهذه الأنشطة والعمليات وتحرص على أن لا يرافقها أي ملوثات للبيئة أو أي نفايات ضاره سواء باستبدال مثل هذه العمليات أو تقليل نسبة التلوث إلى الحدود الآمنة .وأن تضع وتلتزم بالمعايير البيئية التي من شأنها الحفاظ على سلامة البيئة . (بخيت، 2009 ؛ شاهين، 2012 ؛ شقوارة، 2012)

2.2 المعايير العالمية للمسؤولية المجتمعية في الجامعات.

هناك عشرة معايير عالمية لقياس المسؤولية المجتمعية في الجامعات ، نذكرها باختصار لأهميتها كنموذج لبناء المسؤولية المجتمعية في الجامعات الأردنية، ونتركها مفتوحة لبحث أعمق من الباحثين .

المعيار الأول: هوية الجامعة في الشراكة المجتمعية.

تضمنين المسؤولية المجتمعية في رؤية ورسالة الجامعة والإعلان الواضح أن المسؤولية المجتمعية تعشير جزء من رؤية ورسالة الجامعة وتنشرها داخل الحرم الجامعي والإشارة إليها في مطبوعات الجامعة .وهناك عدة متطلبات تدرج تحت هذا المعيار على الجامعة تنفيذها والالتزام بها .

المعيار الثاني : التزام الجامعة بالشراكة المجتمعية

تتبنى الجامعة المسؤولية المجتمعية داخل الحرم الجامعي : وتهيئ البنية التحتية و آليات التنسيق و الموارد المادية و البشرية للمسؤولية المجتمعية . ويتضمن عدة متطلبات تندرج تحت هذا المعيار على الجامعة تنفيذها والالتزام بها .

المعيار الثالث : اهتمام الجامعة بالشراكة المجتمعية

يندرج تحت هذا المعيار قيام الجامعة على تقديم مشاريع البحث وبرامج وأنشطة الخدمة الاجتماعية التطوعية للمجتمع المحلي وتحويل مقرراتها الى مقررات تطبيقية ، و إدراج المسؤولية المجتمعية ضمن معايير تقويم الطلبة . ويتضمن عدة متطلبات تندرج تحت هذا المعيار على الجامعة تنفيذها والالتزام بها .

المعيار الرابع : نظام لتوثيق أنشطة المسؤولية المجتمعية للجامعة

إنشاء نظام منهجي أن تكون للمسؤولية المجتمعية للجامعة تجاه المجتمع المحيط ، ضمن نظام منهجي قابل لقياس اثر المسؤولية المجتمعية على المجتمع المحلي. و يتضمن هذا المعيار عدد من الجوانب الأخرى

المعيار الخامس : تواصل الجامعة مع المجتمع المحلي

التواصل الدائم مع المجتمع المحلي، لكونه يمثل المجتمع الحقيقي للجامعة وتوظيف إمكانيات الجامعة لخدمة المجتمع المحلي . ويتضمن هذا المعيار عدد من الجوانب الأخرى .

المعيار السادس: تواصل المجتمع المحلي مع الجامعة

مشاركة أطراف المجتمع كافة في وضع خطة المسؤولية المجتمعية تتعاون جميع الأطراف في تفعيل هذه الخطة وتسخير كافة إمكانياتها لتنفيذ برامج وأنشطة الخطة .

المعيار السابع : المسؤولية المجتمعية لأعضاء هيئة التدريس

تقديم عضو هيئة التدريس بحوث عملية في المسؤولية المجتمعية ووظيفها لخدمة المجتمع المحلي والمشاركة في جهود التوعية للمشاركة في المسؤولية المجتمعية. وغيرها من المهام المطلوبة من عضو هيئة التدريس تحت هذا المعيار .

المعيار الثامن: المسؤولية المجتمعية للطلاب

يشارك الطلاب في وضع خطة المسؤولية المجتمعية المتبادلة بين الجامعة و المجتمع بصفتهم جزء منفذ لهذه الخطة سواء داخل الحرم الجامعي وخارجه . إضافة الى جملة من النشاطات التي تقع على عاتق الطلبة ضمن الخطة وواجبهم الأخلاقي اتجاه الجامعة والمجتمع

المعيار التاسع : المسؤولية المجتمعية في المناهج الدراسية

و هو دمج المسؤولية المجتمعية في المقررات الدراسية بالجامعة. و يشمل هذا المعيار عدة جوانب أخرى تحت هذا المعيار .

المعيار العاشر: بناء الشراكات المجتمعية

مبادرة الجامعة في عقد شراكات واتفاقيات مع المجتمع المحلي تحقيقاً لتقاسم الأدوار و تحمل المسؤوليات المشتركة . وهناك عدة متطلبات تندرج تحت هذا المعيار على الجامعة تنفيذها والالتزام بها.
(صلاح ومهنا، ت.د).

2.3 معوقات المسؤولية المجتمعية بين الجامعة والمجتمع

يلاحظ أن هناك جملة من المعوقات التي تحول دون قيام شراكة حقيقية بين الجامعات والمجتمع تخدم كل منهما وتمكن الجامعة من تأدية مسؤوليتها المجتمعية . هذه المعوقات نستعرضها وفق وجهة نظر كل من المجتمع ممثل بمؤسساته الخاصة والعامة و الأكاديميين والمعوقات المرتبطة بأوضاع الجامعات ومؤسسات التعليم الحالي من واقع الحال وذلك على النحو التالي :

أولاً: وفق وجهة نظر المجتمع ومؤسساته :

تتلخص معوقات الشراكة مع الجامعات وفق آراء المجتمع ومؤسساته فيما يلي :

1. اعتماد مؤسسات المجتمع على ما لديها من خبرات وخبراء في حل مشكلاتها التشغيلية والتطويرية .
2. انشغال مؤسسات التعليم العالي والجامعات بمهمة التدريس والبحث العلمي.
3. عدم الثقة بخبرات أعضاء هيئات التدريس في الجامعات العملية والمشكلات التي تواجه مؤسسات المجتمع .
4. تفتقر المؤسسات للمعلومات الضرورية عن ما يمكن أن تقدمه الجامعات لها في حل مشكلاتها او تطوير أدائها .
5. عدم وجود قنوات تواصل واضحة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع و انعزال الجامعات عن المجتمع .
6. لجوء المؤسسات إلى بيوت الخبرة ومراكز البحث المحلية والأجنبية الخاصة للاستشارات وحل معوقات عملها وتطورها نتيجة لغياب دور الجامعات .
7. نقص التمويل لدى المؤسسات للاستفادة من الخدمة الجامعية المتخصصة حيث لا تخصص المؤسسات موارد مالية كافية تكفي لدعم البحث والتطوير .
8. عدم مواكبة الجامعات للتقنيات ونظم العمل الحديثة التي تستخدمها المؤسسات في أعمالها . (صلاح ومهنا، ت.د).

ثانياً: وفق وجهة نظر الأكاديميين :

تتلخص معوقات الشراكة مع المجتمع وفق وجهة نظر الأكاديميين فيما يلي :

1. لا توجد لدى الجامعات أية معلومات حول احتياجات مؤسسات المجتمع العامة والخاصة من التدريب او البحث أو الاستشارات .
2. عدم وجود اهتمام من الجامعات في موضوع خدمة المجتمع وتركيزها على مهمة التدريس والبحث العلمي النظري .

3. الخدمة المجتمعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات غير ملزمة لهم والكثير منهم لا يملك الحماس الكافي لتقديم هذه الخدمات.
4. جمود اللوائح والأنظمة التي تربط الجامعات بالمجتمع المحلي .
5. الية التعاون بين الجامعات ومؤسسات المجتمع غير واضحة وغير مناسبة للمؤسسات التي تحتاج لخدمات الجامعة .
6. ضعف خبرات أعضاء هيئات التدريس العملية لحل المشكلات التي تواجه مؤسسات المجتمع.
7. عدم مواكبة الجامعات للتقنيات ونظم العمل الحديثة التي تستخدمها المؤسسات في أعمالها يحول دون الاستفادة من خبراتها . (صلاح ومهنا ، ت.د.)

ثالثا : الجامعات الأردنية ومعوقات أداؤها .

الجامعات مصانع القادة ، بما تقدمه من أجيال تمتلك العلم والمعرفة والقيم السلوكية والمهارات العلمية والتي تعتبر جميعها من الاركان الاساسية التي يجب أن تتوفر لدى قادة المجتمع . لذا، فإن الاهتمام باستمرارية عمل هذه المؤسسات وتطويرها هو ضرورة تنموية لكافة مجالات التنمية . هذا الاهتمام يفترض أن يكون شامل ويغطي كافة أوجه عمل الجامعات ومكوناتها المادية والتشغيلية وفي مقدمتها الأنظمة والسياسات وخطط وبرامج العمل .

وعلى مدى العقود الثلاث التي تلت تأسيس التعليم العالي في الأردن ، تمكن التعليم العالي في تحقيق سمعة متميزة للتعليم الجامعي في المنطقة العربية ، وأن يكون رافع للتنمية في الاردن . ما لبث أن تراجع في العقدين الاخرين، تاركا انعكاسا واضحا على كل أشكال التنمية في المجتمع وقدرة الدولة على أداء واجباتها بكفاءة . (المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2017،

لا أحد يعتمد او له مصلحة في تراجع أي مؤسسة من مؤسسات الدولة عن القيام بواجباتها ومسؤولياتها ، هذا هو الاعتقاد السليم والواجب ، وأن أي قصور أو تراجع في الأداء يعزى الى أخطاء في القيادة قد ينجم عن قصور داخلي او (و) تدخلات خارجية . ولأهمية مؤسسات التعليم العالي في المجتمع فإن أي انحراف أو تراجع في الأداء يظهر جليا لتأثيره الواضح على المجتمع بأكمله . وعلى قاعدة أن التشخيص السليم للعللة يمثل اول وأهم خطوه في طريق العلاج . وللوقوف على أسباب هذا الخلل الذي يتوصف بعجز الجامعات الاردنية في ترجمة خططها الاستراتيجية وما أجرته من دراسات تطويرية الى سياسات قابلة للتطبيق على أرض الواقع . نستعرض أهم ما وصلت اليه الدراسات السابقة في حصر للمشكلات التي تعاني منها الجامعات الاردنية والتي بالتأكيد كانت السبب في عدم لعبها دور مؤثر في التنمية المجتمعية موضوع الدراسة :

- 1- تعاني الجامعات الاردنية الحكومية من مشكلة عدم تمتعها بالاستقلالية ، يرجع الى غياب مفهوم واضح ومتفق عليه من الجامعة لمفهوم الاستقلالية. مما نتج عنه ، فتح الباب على مصراعية لجهات خارجية متنفذة ومتنفعة

في التدخل بسياسات وقرارات الجامعة واضعافها . هذه التدخلات متعددة الأشكال والأصول أوصلت الى ادارة هذه المؤسسات أشخاص ليسو أكفاء لادارتها وفي مستويات ادارية مختلفة حرصت على خدمة هذه الجهات على حساب القوانين والأنظمة، مما كان لها تأثير كبير على انحراف مسيرة الجامعات عن أهدافها وهدر مواردها المالية واضعاف أي مساهمة لها في التنمية المجتمعية.

2- ضعف الأنظمة وطرق رسم السياسات والية اتخاذ القرارات داخل مجالس الامناء وأعضائها بسبب ضعف هذه المجالس وفقدانها لدورها الحقيقي في مساندة الجامعه نحو احقيق أهدافها وقيادة عمليات التنمية في محيطها ، ضعف هذه المجالس يعود في جزء منه الى عدم الاستقرار في أوضاعها وتبدل الصلاحيات التي تتمتع بها من ناحية ومن ناحية أخرى الى عدم وضوح معايير اختيار رؤساء المجالس وأعضاء هذه المجالس مما ينتج مجالس هزيلة غير قادرة على اداء دورها في ضل غياب نظم مسائلة فاعلة.

3- التوسع الكمي غير المدروس للجامعات وفي التخصصات والبرامج المتشابهة والمتكرره وفي أعداد الطلبة المقبولين اثر على جودة مخرجات التعليم وأغرق السوق بأعداد كبيرة من الخريجين في كل عام تفوق قدرة السوق على استيعابه مفاقمة بذلك لحجم البطالة واربك خطط التنمية وأثر عليها سلبا.

4- الخلل الواضح في نظام القبول الجامعي ومن أبرزه التوسع في تطبيق نظام القوائم الاستثنائية الذي أفقد نظام القبول العدالة والتنافسية ومراعاة حاجة بعض التخصصات الى نوعية خاصة من الطلبة ، هذه القوائم تستولي على ثلث المقاعد في الجامعات بطريقة غير عادلة .

5- المديونية والمشاكل المالية : تعاني 75 % من الجامعات الحكومي عجزا في موازنتها في ظل فشلها في ايجاد وصياغة نموذج اقتصادي ناجح يعتمد على مصادر مستدامة او مبادرات لجلب الاستثمار وجذب الاستثمارات ناهيك عن تشوه هيكله الرسوم الجامعية .

6- ضعف ممارسة ضبط الجودة في المدخلات والمخرجات : من أهم شعارات الجود التعهد والعمل على التحسين المستمر هذا الشعار بقي شعارا في إلب الجامعات الاردنية حيث ما يهم دوائر الجوده في الجامعات وبشغل بالها هو الحصول على اعتماد الجوده لبرامجها او لمؤسساتها دون السعي لضبط جودة مدخلات ومخرجات نظامها التعليمي . (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2017)

7- هجرة الاكاديميين المتميزين الخارجية بسبب الاغراءات المالية والداخلية الى الجامعات الخاصة أدى الى لجوء الجامعات لسد الفجوه بتعيين مدرسين لا يتمتعون بالكفاءة او الحد الأدنى من المعايير الاكاديمية مما أدى الى

أحداث تشوه في بنية الهيئات التدريسية ونوعيتها . كل ذلك نتيجة الى التوسع في قبول الطلبة والتخصصات والبرامج الدراسية

8- الجامعات أوجدت فجوة نوعية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل والقطاعات التنموية وبالتالي زيادة في عدد العاطلين عن العمل مع وجود اعتلال واضح في بنية القوى العاملة حيث أن :
- عدد الخريجين سنويا من مؤسسات التعليم العالي (يزيد عن 70 الف خريج) لا يتواءم مع فرص العمل التي يمكن ان يوفرها القطاعين العام والخاص (50 الف فرصة عمل) . 25 الف فرصة منها للذين تذهب لتوظيف من يقل مستواهم عن الثانوية العامة

9 -استبعاد دمج التكنولوجيا في عملية التعلم أضعف العملية التربوية والتعليمية جودتها وفعاليتها في تحقيق اهدافها ، وأحدث تراجع في فعالية العملية التعليمية وجودتها ، حيث يلاحظ **عدم وجود الية واضحة لتطوير الخطط** الدراسية ،بمعنى قصور الخطط عن مواكبة متطلبات التخصص ، وضعف مواكبتها للتطور في العلوم المختلفة. إضافة الى تغليب الجانب النظري على العملي والتطبيقي في التعليم مع ضعف نظم المتابعة والتقييم للعمليات التي تتم داخل الغرف الصفية وعدم وضوح القواعد الاخلاقية والمهنية في ادارة الصف الجامعي .
ويبقى الحديث عن نوعية المخرجات ومعايير الجودة في الصف اسير الانشاء الاكاديمي والشعارات فقط.

10 - فشل التوظيف التنموي والسياسي للجامعات .

اعتبرت الحكومات المتعاقبة ان نجاحها في اقامة جامعات في محافظات المملكة هو انجاز بسد فشلها في احداث تنمية في هذه المحافظات ، هذه الجامعات الوليدة لم يواكبها توفير البيئة والموارد الملائمة لديومومتها ، ومع تفاقم الازواج الاقتصادية وما تعانیه المجتمعات المحلية من تردي أوضاع باتت الجامعات في المحافظات اداة لتفريغ المطالب الشعبية سواء في التعيينات بالوظائف او تقديم الخدمات واستفحلت فيها ممارسات الاسترضاء على حساب الكفاءة وعدالة توزيع الفرص وكانت النتيجة تضخم الهيئات الادارية الذي أصبح الخطر الحقيقي لاستنزاف الموارد المالية للجامعات . (المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، 2017).

2.4 كيفية إنهاض الجامعات وتطويرها ودمجها في المجتمع

غير بعيدا عن عناصر الرؤيا الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي الهادفة للنهوض في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي وغايتها الوصول الى نظام تعليم عال يمتاز بأعلى مقاييس الجودة ولديه القدره على اعداد كوادر بشرية تلبي احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية وتتمتع بتنافسية على المستويين العربي والدولي ، هناك عدد من النقاط الواجب اتباعها كما يلي:

1. الأخذ بمبادئ الشفافية والمساءلة كأسس لتقييم أداء إدارات الجامعات وأدائها المؤسسي ككل ، والعمل على تأهيل القيادات الأكاديمية لتعزيز استقلال الجامعات.
 2. ضمان تحقيق مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص من خلال تحديث الأسس المعتمدة في القبول الجامعي .
 3. تحديث وتعزيز البرامج الدراسية بما ينسجم مع المتطلبات التنموية والوطنية وبما يتلائم مع التطورات التكنولوجية العالمية.
 4. اعتماد مبادئ ضمان الجودة وتحسين نوعية المكونات ذات العلاقة بالنظام التعليمي ككل بكافة جزئياته.
 5. تحسين مستوى البحث العلمي وتطويره وتعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص في هذا المجال.
 6. تعزيز البرامج الخاصة بكليات المجتمع المتوسطة والكفيلة بإخراج كوادر فنية مؤهلة للانخراط بسوق العمل مما يدعم قدرتهم على تحقيق الخطط التنموية الاستراتيجية.
 7. دعم المصادر الداخلية والخارجية الخاصة بتمويل التعليم العالي لتعزيز تميزها وقدرتها على دعم الطلبة المتفوقين غير المقدرين مادياً.
 8. خلق بيئة تعليمية داعمة للابتكار والابداع ومتوافقة مع فكرة تقبل الرأي الآخر وتُعزز قدرات الطلبة القيادية.
- (تركي ابراهيم عبيدات، 2011)

2.5 رؤية مستقبلية

2.5.1 نتائج الدراسة .

- اعتقاد الجامعات أن ما تقدمه من مساهمات في عمل خيري أو تطوعي أو عقد محاضره هنا وندوه هناك كمنشآت غير منتظمة وغير مخططة ولا يمكن قياس مدى مساهمتها في إحداث فرق أو ترك أثر في المجتمع هو تادية لمسؤوليتها المجتمعية ، هو اعتقاد خاطئ. إذ لا بد أن تؤدي الجامعات وظيفتها نحو المسؤولية المجتمعية ضمن خطة إستراتيجية مجتمعية مكتملة العناصر بشريا وماديا ، تتضمن برامج وخطط وترتيب للأولويات وفق الأهمية وحاجة المجتمع المحلي وتصب في النهاية ضمن التنمية المستدامة والشمولية للوطن ، وكما اتضح من هذه الدراسة أن هناك العديد من المعوقات التنظيمية والإدارية والمادية تضعف من إمكانية أداء الجامعات لمسؤوليتها المجتمعية . وخلصت الدراسة الى جملة من النتائج نلخصها على النحو التالي :
1. عدم تمتع الجامعات الرسمية بالاستقلالية والناجم عن غياب مفهوم واضح ومتفق عليه من الجامعة لمفهوم الاستقلالية. أدى ويؤدي الى تدخل سلطات وإدارات ولجهات خارجية متنفذه في سياسات وقرارات الجامعة وإضعافها .
 2. فشلت الجامعات في تدعيم مواردها المالية وإيجاد نموذج اقتصادي ناجح يعتمد على مصادر مستدامة يدعم موازنتها أو طرح مبادرات لجلب وجذب الاستثمار واعتمادها على الدعم الحكومي والرسوم الجامعية . ووقوعها تحت وطأة

المديونية، شل من قدرتها على أداء يتعدى التدريس وأضعف الوظائف الأخرى المتمثلة في البحث العلمي والمسؤولية المجتمعية .

3. ضعف الإدارات الرئيسية المؤثرة في تحقيق الجامعة لأهدافها وتطوير أدائها، ومنها مجالس الأمناء وأعضائها بسبب عدم كفاءة العاملين الناجم عن عدم وضوح معايير التعيين لهذه الوظيفة الهامة أفقد هذه المجالس دورها وفعاليتها في مساندة إدارة الجامعة وقيادة عمليات التنمية في محيطها مع غياب نظم مساندة فاعلة.

4. نظام القبول الجامعي وفق القوائم الاستثنائية خارج عن النظام الأساس للقبول وهو القبول الموحد هو نتيجة لعدم استقلالية الجامعات في قراراتها وسياساتها وصوره من صور الفساد الإداري والحق أضراراً بالغة في الجامعة ومواردها ومصداقيتها وعلاقتها بمجتمعها ويحرم الطلبة من حقهم في التنافس العادل ويؤثر على مخرجات التعليم وسوق العمل.

5. التوسع الكمي الغير مدروس على حساب جودة المخرجات الذي انتهجته الجامعات لأسباب مغلوطة ولا تتوافق مع إمكانياتها او حاجة سوق العمل أدت إلى تقادم أوضاع الجامعات أكاديميا بتعيين مدرسين تنقصهم الكفاءة وهجرة المتميزين منهم وتدني مستوى الخريجين وإغراق سوق العمل بأعداد كبيرة من الخريجين لا يستطيع استيعابهم علاوة على تشبع سوق العمل في العديد من التخصصات .

6. غياب الية واضحة لتطوير البرامج و الخطط الدراسية وتغييب أي دور لأي جهة مجتمعية خارج ادارة الجامعة عن المشاركة في وضع وتطوير الخطط الدراسية أضعف مواكبتها للتطور في العلوم المختلفة. وأدى الى تغليب الجانب النظري على العملي .

7. فشل التوظيف التنموي والسياسي للجامعات ،حيث أصبح انشاء جامعة في محافظة لقبول أبناءها واختصار مشقة دراستهم في جامعة أخرى خارج المحافظة ، هو غاية بحد ذاتها للحكومات المتعاقبة، دون النظر الى مدى امكانية توفير البيئة والموارد الملائمة لديومتها ، هذا انتج لدينا جامعات هزيلة فاقدة لاستقلاليتها ،استفحلت فيها ممارسات الاسترضاء على حساب الكفاءة وعدالة توزيع الفرص سواء في قبول الطلبة أو التعيينات بالوظائف ومن الطبيعي ان تعجز مثل هذه الجامعات عن أداء مسؤوليتها المجتمعية واعتباره دور ثانوي لها .

2.5.2 التوصيات المقترحة :

التوصية (1):

إنشاء جمعية أو هيئة أو مؤسسة حكومية مختصة تضم في عضويتها كافة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الرسمية والخاصة في الدولة ، تتولى التخطيط والتنظيم والإشراف على برامج المسؤولية المجتمعية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي بهدف توحيد الجهود وتكاملها وتوجيهها الى فئات المجتمع وفق أولويات احتياجاته .

التوصية (2) :

على الجامعات إنشاء علاقة شراكة متماسكة بينها وبين المجتمع المحلي تعمل على معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك للجامعة والمجتمع ، شراكة قائمة على التعاون في رسم الخطط ووضع الأهداف وتقاسم السلطة والمسؤوليات والمشاركة في صنع واتخاذ القرارات دون المساس باستقلالية الجامعات .

التوصية (3) :

أن تكون المسؤولية المجتمعية جزء من رؤية ورسالة الجامعة ومؤسسات التعليم العالي و من بين أهدافها التي تحاول تحقيقها وأن تكون ضمن خطتها الإستراتيجية وأن تعمل على توفير البنية الأساسية للمسؤوليات المجتمعية بالجامعة .

توصية (4) :

ضرورة العمل على بناء وتطوير علاقة الجامعة بالمجتمع ومؤسساته وتوثيق هذه الصلات بما يخدم الطرفين ومشاريع التنمية في الدولة . ونوصي في هذا الصدد على:

4.1 أن تعمد الجامعات الى صياغة وتوثيق ونشر آليات التعاون بينها وبين المجتمع بمؤسساته وأفراده ضمن خطط مسؤوليتها المجتمعية بما يمكن المجتمع من اللجوء إليها والاستفادة من خدماتها . وذلك بإنشاء مركز استشارة داخل كل جامعة باسم خدمة المجتمع يتولى تقديم وتطوير آلية تبادل المعلومات بين الجامعة و المجتمع .

4.2 توثيق علاقة أعضاء الهيئة التدريسية بمؤسسات المجتمع الخدمية والإنتاجية من خلال آليات واضحة وملزمة لأساتذة الجامعة بتبادل الزيارات للمؤسسات كل في مجال تخصصه والعمل على إشراك أعضاء هيئة التدريس في مجالس إدارة المؤسسات . وتمكين المؤسسات للباحثين من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس من الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة لدى المؤسسات من مختبرات وكوادر مؤهلة وخبيرة .

4.3 إنشاء صندوق لتمويل ودعم البحث والتطوير تلزم مؤسسات المجتمع الخدمية والإنتاجية بالاشتراك به ، مقابل حصولها على خدمات بحثية كاملة مجانية من الجامعات .

قائمة المراجع :

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي " ورقة سياسات عامة، بعنوان اصلاح التعليم العالي في الأردن " ، (2017)
- أ.د.تركي إبراهيم عبيدات " التعليم العالي في الأردن الواقع والتحديات " ، جامعة العلوم والتكنولوجيا ، الأردن، 2011
- أية عبد الله أحمد النويهي " دور الجامعات في تقدم البحث العلمي وأثره علي المجتمع " ، المركز الديمقراطي العربي، 2014.
- أميرة محمد على أحمد حسن " توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع " ، ورقة علمية ، جامعة البحرين ، البحرين.
- د. صلاح سامي جاد، د. مهنا بن عبدالله الدلامي " المسؤولية المجتمعية في الجامعات السعودية " ، ورقة عمل جامعة الملك فيصل، ت.د.
- ماثيو جيدير - كتاب منهجية البحث
- د.بهاء علي شقوارة " درجة تحمّل الجامعات الأردنية الخاصة للمسؤولية المجتمعية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي " ، عمان ، الأردن ، ت.د.
- آل علي، عفاف السيد عبد المجيد " المسؤولية الاجتماعية للجامعات الآسيوية إبان القرن العشرين الجامعات الكورية(أنموذجا) " ، مجلة الجامعات العربية والمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها ، مصر، 2010.
- البسيوني عبد الله جاد" مسؤولية الأقسام العلمية بالجامعات الإقليمية عن مجتمعاتها المحلية" ، مجلة الجامعات العربية والمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها. المجلد الأول، مصر، 2010
- بخيت، صفية بنت عبد الله حمد ، "الجامعات العربية ودورها في خدمة المجتمع المعرفي والتنموي والثقافي" ، مسقط، سلطنة عمان، 2009.
- رحال، عمر ، " المسؤولية المجتمعية للجامعات: بين الربحية والطوعية " ورقة عمل ، نابلس، فلسطين، 2011.
- شاهين، محمد أحمد ، " المسؤولية المجتمعية للجامعات "، دراسة وصفية تحليلية"، منشورات جامعة القدس المفتوحة، رم الله: فلسطين، 2012.

